



وزارة الإسكان
مملكة البحرين



خطى نحو المستقبل

التقرير السنوي 2015





14 لمحات عن المشاريع

- 16 المدينة الشمالية
- 18 مدينة شرق الحد
- 19 مدينة شرق سترة
- 20 إسكان المحافظة الجنوبية
- 21 إسكان الرملي



24 إدارة العمليات

- 24 إدارة السياسات الإسكانية والتخطيط الإستراتيجي
- 27 إدارة الخدمات الإسكانية
- 28 إدارة إنشاء وصيانة المشاريع الإسكانية
- 32 إدارة تخطيط وتصميم المشاريع الإسكانية
- 35 إدارة الموارد البشرية والمالية
- 36 قسم تقنية المعلومات

2 نبذة عامة

- 3 الرؤية والرسالة
- 4 40 عاما من الخدمات الإسكانية
- 6 رسالة الوزير
- 8 فريق الإدارة
- 10 إضاءات إسكانية
- 12 إضاءات مالية 2014-2015





صاحب السمو الملكي
الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس الوزراء الموقر



حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين



صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد نائب القائد الأعلى
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

وزارة الإسكان

توفير حلول إسكانية متطورة ومستدامة

مملكة البحرين، ويسعى البنك إلى توفير الحلول الإسكانية المناسبة، وتطوير المجتمعات المتماسكة والارتقاء بمستوى حياة المواطنين، ويمثل البنك الذراع المالي المساند للوزارة في تقديم الخدمات الإسكانية.

أما على الصعيد الإنشائي، فقد أسست الوزارة شراكة استراتيجية مع مؤسسات التطوير العقاري بالمملكة، وذلك في إطار مبادرات الوزارة لإشراك القطاع الخاص في توفير السكن الاجتماعي للمواطنين، الأمر الذي له بالغ الأثر في دعم النمو الاقتصادي بالمملكة من جهة، ومن جهة أخرى يمنح المواطن تنوعاً في الحلول والخيارات للحصول على السكن المناسب له في أقصر مدة زمنية.

السياسات الإسكانية والتخطيط الاستراتيجي، وهما الإدارتان اللتان تندرجان تحت إدارة الوكيل المساعد للسياسات والخدمات الإسكانية، بالإضافة إلى إدارة إنشاء وصيانة المشاريع الإسكانية، وإدارة تخطيط وتصميم المشاريع الإسكانية اللتان تتبعان الوكيل المساعد لمشاريع الإسكان، فضلاً عن إدارة الموارد البشرية والمالية، والتي تمثل الداعم الرئيسي للإدارة العليا في عملية اتخاذ قرارات التخطيط الأمثل من أجل الارتقاء بالمستوى المالي وتطوير الكوادر البشرية وتتولى أيضاً هذه الإدارة مهام التوفيق بين العاملين الإداري والمالي من خلال إدارة نظم المعلومات والاتصالات بالوزارة.

ومن منطلق توفير حلول تمويلية مبتكرة للمواطنين وتطوير السياسات الإسكانية، عمدت وزارة الإسكان إلى مد جسور التعاون وتوطيد علاقاتها مع القطاعين المالي والإنشائي، فتأسس بنك الإسكان عام 1979، وهو يعد من المؤسسات المالية الرائدة في تقديم التمويلات العقارية والتطوير العقاري في

يعود تاريخ تأسيس وزارة الإسكان إلى العام 1975، لتكون الجهة المناطة بالعمل على توفير السكن الاجتماعي للمواطنين من ذوي الدخل المحدود، بموجب الالتزام الدستوري.

وتسعى وزارة الإسكان جاهدةً لدعم مساعي الحكومة الموقرة في الارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطنين ذوي الدخل المحدود، وتوفير سبل الاستقرار الاجتماعي لهم.

ويتولى حقيبة وزارة الإسكان حالياً سعادة المهندس باسم بن يعقوب الحرمر منذ عام 2011، بمساندة كل من وكيل الوزارة الذي يتولى بدوره الجوانب التنفيذية لأعمال الوزارة، ووكيلين مساعدين لكل منهما اختصاه المحدد، بالإضافة إلى فريق متكامل من الموظفين المحترفين من ذوي الخبرة والكفاءات، في تقديم خدمات إسكانية بأعلى مستوى جودة وخدمة المراجعين من المواطنين الكرام على النحو الأمثل.

ويندرج تحت مظلة وزارة الإسكان خمس إدارات رئيسية، هي إدارة الخدمات الإسكانية، وإدارة

الرؤية

«أن يتمتع كل مواطن من ذوي الدخل المحدود في مملكة البحرين بسكن ملائم ومناسب، وأن يحصل على الفرصة ليكون جزءًا من مجتمع آمن ومتكامل».

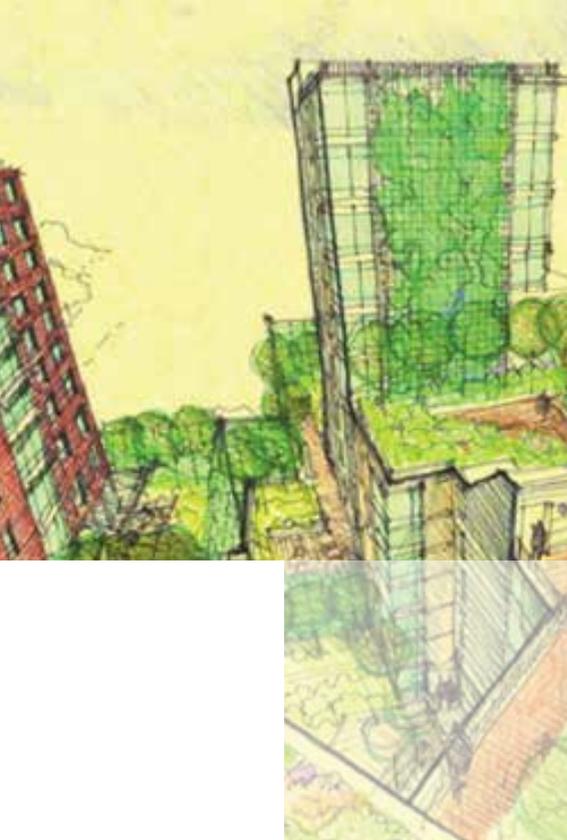
الرسالة

«نسعى لرفع مستوى جودة حياة المواطن البحريني، عن طريق تقديم خدمات إسكانية متميزة، من خلال نظام إسكاني متطور ومستدام يدعم تماسك المجتمع، ويرد عجلة الاقتصاد الوطني في مملكة البحرين».

40 عاماً من الخدمات الإسكانية

أتمت وزارة الإسكان خلال العام 2015 عقدها الرابع في تقديم خدماتها الإسكانية للمواطنين، وشهد القطاع العمراني في البحرين على مدار الأعوام الأربعين الماضية عدة تغيرات وتحولات نوعية، بفعل النمو السكاني وما صاحب ذلك من زيادة في الطلب على الخدمات الإسكانية، وألت تلك المتغيرات إلى تحول ملف السكن الاجتماعي إلى قطاع إسكاني كبير، يلعب دوراً إقتصادياً إلى جانب دوره الاجتماعي، وذلك بفضل الرؤى الثاقبة لقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، فضلاً عن الدعم المستمر من صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس الوزراء الموقر حفظه الله ورعاه، والمتابعة الحثيثة من قبل صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه.

ومنذ إنطلاق عهد السكن الاجتماعي في مملكة البحرين عام 1961، قدمت الحكومة الموقرة ما يزيد عن 109 ألف خدمة إسكانية للمواطنين البحرينيين ذوي الدخل المحدود بتكلفة إجمالية تقدر بـ 3.3 مليار دينار بحريني.



1963

مدينة عيسى - أولى مدن البحرين الاستراتيجية

تجسدت أولى خطوات الحكومة الموقرة في مشوار توفير خدمات السكن الاجتماعي للمواطنين، في تنفيذ مشروع مدينة عيسى، تلك المدينة التي حملت اسم المغفور له بإذن الله سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين الراحل في ذلك الوقت، والتي مثلت نموذجاً حقيقياً في كيفية تنفيذ المشاريع الاستراتيجية المتكاملة، من حيث الإنشاءات والبنية التحتية والخدمات والمرافق، وهي التجربة التي لا تزال الوزارة تستمد منها الخبرات، لبناء مشاريع مدن البحرين الجديدة في العصر الحديث، وتضمن مشروع مدينة عيسى في ذلك الوقت بناء ما يقارب 5650 وحدة سكنية مكتملة الخدمات والمرافق العامة.

1968

تسليم المرحلة الأولى من مدينة عيسى

وشهد العام 1968 تسليم 350 وحدة سكنية بمدينة عيسى للمستحقين من ذوي الطلبات الإسكانية، وذلك ضمن المرحلة الأولى للمدينة، التي اشتملت على مدارس ومركز صحي ومساحات خضراء، فتوفر لقاطني المدينة الاكتفاء الذاتي من كافة الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية.

إنشاء وزارة الإسكان

خلال شهر سبتمبر من العام 1975، أصدر المغفور له بإذن الله تعالى سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، أمير دولة البحرين مرسوماً أميرياً رقم (18) يقضي بإنشاء وزارة للإسكان، وجاء في نص المرسوم أن يطلع دور الوزارة في توفير السكن الاجتماعي للمواطنين البحرينيين من ذوي الدخل المحدود، وتم تعيين معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة كأول وزير للإسكان حتى عام 2002، وشهدت تلك الحقبة وضع اللبنة الأولى والأسس الراسخة لبناء منظومة إسكانية مستدامة، أسفرت عن توفير آلاف الخدمات الإسكانية للمواطنين.

3.3 مليار دينار بحريني

منذ إنطلاق عهد السكن الاجتماعي في مملكة البحرين عام 1961، قدمت الحكومة الموقرة ما يزيد عن 109 ألف خدمة إسكانية للمواطنين البحرينيين ذوي الدخل المحدود بتكلفة إجمالية تقدر بـ 3.3 مليار دينار بحريني.

1975

تأسيس بنك الإسكان

تم تأسيس بنك الإسكان بهدف دعم الاستراتيجيات والسياسات التي تنفذها حكومة البحرين في مجال السكن الاجتماعي، ليمثل البنك ذراعاً مالياً لوزارة الإسكان، ويشاركها المراحل المتعاقبة في تاريخ توفير السكن الاجتماعي للمواطنين.

1979

إطلاق مشاريع مدينة حمد

كانت مملكة البحرين على موعد لإطلاق ثاني أكبر المشاريع الاستراتيجية لتوفير السكن الاجتماعي للمواطنين، ممثلاً في مدينة حمد، التي حملت اسم حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المندي، وكان الهدف من تنفيذ هذه المدينة هو مواكبة المتغيرات التي يفرضها النمو السكاني في ذلك الوقت، حيث سعت المدينة إلى التحيلولة دون إتساع الفجوة بين المعروض من خدمة الوحدات السكنية والمعروض منها، في ظل تزايد الطلب على هذه الخدمة، واستطاعت الحكومة الموقرة ممثلة في وزارة الإسكان أن تنفذ 2160 وحدة سكنية في تلك المدينة الجديدة، وأن توفر 629 قسيمة سكنية.

2006



افتتاح مشروع مدينة زايد

واستمراراً لنهج الحكومة الموقرة في بناء مشاريع المدن الإسكانية، تم افتتاح مشروع مدينة زايد عام 2001، بتعاون كبير مع حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، وعلى غرار المدن البحرينية التقليدية، ومثلت هذه المدينة نموذجاً للمجتمع الضريد من نوعه والمتميز، وفرت حوالي 484 وحدة سكنية كمرحلة أولى، واستمر عطاء وزارة الإسكان في تنفيذ إمتداد هذه المدينة بمشاريع أخرى، تم تخصيصها لاحقاً لذوي الطلبات الإسكانية.



1984



2001



208 مليون دينار بحريني

اتفاق شراكة مع القطاع الخاص بقيمة 208 مليون دينار بحريني يشمل بناء 3,110 وحدة سكنية اجتماعية، وأكثر من 1000 منزل بأسعار مناسبة في ثلاثة مواقع مختلفة.

خطوات نحو سياساتٍ واستراتيجياتٍ إسكانيةٍ تتوافق مع رؤية البحرين 2022

خطت مملكة البحرين خطوات واسعة نحو ترسيخ سياسات واستراتيجيات تضمن استدامة ملف السكن الاجتماعي على المدى البعيد، وشهد العام 2002 وضع الوزارة المحاور الرئيسية لتلك السياسات والاستراتيجيات وربطها مع رؤية مملكة البحرين 2022، تحت مظلة الخدمات الاجتماعية التي تقدمها المملكة لأبناءها من مواطني المملكة.

وسعت تلك السياسات إلى تنفيذ محور رفع المستوى المعيشي للمواطنين، من خلال مواصلة تقديم الخدمات الإسكانية للمواطنين ذوي الدخل المحدود، والعمل المستمر على تحسين مخرجات الوزارة في بناء المشاريع الإسكانية بما يواكب متطلبات الأسر البحرينية.

2002



ويرتبط المحور الإسكاني المدرج في رؤية البحرين ارتباطاً وثيقاً ببرامج الدعم الاجتماعي المدرجة ضمن الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية، والتي من أبرزها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، التي تهدف إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والبيئية، وتزويد المواطنين بمساكن لائقة، تتناغم مع المستوى المعيشي والسعي نحو الحد من الأزمات الإسكانية، بهدف إحداث نقلة عمرانية في مستقبل مملكة البحرين.

التقدير الدولي

وسيط مراسم احتفالية دولية متميزة في جنيف،
تسلم صاحب السمو الملكي، الأمير خليفة بن
سلمان رئيس الوزراء المؤقت، جائزة الشرف
للإنجاز المتميز في مجال التنمية الحضرية
والإسكان لعام 2006 من قبل برنامج الأمم
المتحدة للمستوطنات البشرية، تقديراً لجهود
سموه في مجال التنمية الإسكانية والحضرية،

والعمل على رفع مستوى معيشة المواطنين،
حيث توج العالم عطاء سمو رئيس الوزراء بأرفع
الجوائز، وهو في واقع الأمر بمثابة تكريماً
دولياً لمملكة البحرين وثمرة عقود مضيئة من
العطاء والازدهار بفضل سياسة سموه الحكيمة
وإخلاصه وتفانيه لخدمة مواطني مملكة
البحرين.

إطلاق الوزارة لأول مشروع شراكة مع القطاع الخاص

أبرمت وزارة الإسكان عام 2012 أول اتفاقية للشراكة
مع القطاع الخاص، تقضي ببناء 2,450 وحدة
سكنية اجتماعية وأكثر من 1000 وحدة سكنية
منخفضة التكاليف خلال خمسة أعوام في مشاريع
المدينة الشمالية، وإسكان منطقة اللوزي، بتكلفة
مالية تقدر بـ 163 مليون دينار بحريني. وتعد هذه
المبادرة واحدة من أبرز المبادرات غير المسبوقة على
مستوى دول المنطقة التي تبنتها وزارة الإسكان ضمن
خطتها الإسكانية التي شرعت في تنفيذها في العام
ذاته، وتهدف في المقام الأول إلى مواجهة التحديات
والتغيرات المتعلقة بملف السكن الاجتماعي، ذلك
في إطار البحث عن البدائل المتاحة والممكنة لمواكبة
التغيرات التي طرأت على الملف الإسكاني.

2012

تدشين برنامج «تمويل السكن الاجتماعي»

في 23 أكتوبر 2013، رعى معالي الشيخ خالد بن عبدالله
آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء المؤقت حفل تدشين
برنامج «تمويل السكن الاجتماعي»، والذي يوفر فرصة
حصول المواطن على تمويل إسكاني من البنوك الخاصة
المشاركة في البرنامج، مع توفير الدعم المالي الحكومي
للمساهمة في سداد مبلغ الأقساط الشهرية، ويتيح
البرنامج للمواطنين كذلك إمكانية اختيار وشراء وحدات
سكنية تلبي احتياجاتهم بأسعار مناسبة.

وبحسب إحصائيات الوزارة فإنه وحتى شهر نوفمبر
2015، منحت الوزارة ما يزيد عن 3200 شهادة
استحقاق للمواطنين الراغبين في الاستفادة من برنامج
«تمويل السكن الاجتماعي» المدرجين على قوائم
الانتظار، فضلاً عن انتفاع 680 أسرة من الوحدات التي
يُدعمها البرنامج خلال الفترة الممتدة من يناير 2014
حتى نوفمبر 2015.

2013

المدينة الجنوبية

تنفيذاً لتوجيهات حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى
آل خليفة ملك البلاد المندى حفظه الله ورعاه، عمدت وزارة
الإسكان إلى تحويل المساحات الواقعة حول قرى عسكر وجو
والدور في المحافظة الجنوبية إلى مدينة إسكانية متكاملة وفريدة
من نوعها، حيث أبرمت وزارة الإسكان اتفاقية مع مؤسسة
الأمير تشارلز الخيرية في مطلع العام 2013م، للاستفادة من
خبرات المؤسسة البريطانية في تنفيذ مشاريع السكن الاجتماعي
بالمملكة مع مراعاة خصوصية البيئة والثقافة البحرينية ومراعاة
التقاليد والطابع الاجتماعي في تشييد 4000 وحدة سكنية
يوفرها المشروع إلى جانب مرافقها التجارية والخدمية اللازمة
لاحتياجات الأسر التي ستقطن المشروع.

2013

توجيه ملكي بإنشاء 40,000 وحدة سكنية

في 17 ديسمبر من عام 2013، أمر حضرة صاحب
الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد
المندى ببناء 40,000 وحدة سكنية مكتملة المرافق
والخدمات المكتملة وفي أقصر مدة ممكنة، وتسليمها
لمستحقيها من ذوي الطلبات الإسكانية، بما يوفر الحياة
الكريمة والبيئة المناسبة للمواطنين الكرام.

وضع حجر الأساس لمشروع مدينة شرق الحد الإسكاني

في 21 مايو 2013، أناب حضرة صاحب الجلالة الملك
حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المندى، صاحب
السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد
نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء
لحضور حفل وضع حجر الأساس لمشروع مدينة شرق
الحد، التي تضم ما يقارب 4500 وحدة سكنية مكتملة
المرافق التي توفر مختلف الخدمات التعليمية منها
والصحية والترفيهية على مساحة 227 هكتار، وتصل
طاقاتها الاستيعابية نحو 35 ألف نسمة.

تفعيل المعايير الإسكانية الجديدة لاستحقاق الخدمات الإسكانية

تماشياً مع قيم الوزارة المتمثلة في تحقيق الشمولية والعدل والمساواة في توفير الاستقرار الاجتماعي للمواطنين، ومن أجل توفير خدمات إسكانية تتناغم ومتطلبات المجتمع البحريني، وفي إطار حرص الوزارة على توسيع مظلة الضمات المستفيدة من الخدمات الإسكانية، تم اعتماد معايير إسكانية جديدة بناء على القرار الوزاري رقم (909) الصادر مطلع أكتوبر من

العام 2015م، وهي المعايير التي جاءت مكتملة لقرار مجلس الوزراء بفصل راتب الزوج عن الزوجة لدى تقديم الخدمة الإسكانية، بهدف إتاحة الفرص لشرائح أوسع من المواطنين للاستفادة من الخدمات الإسكانية، وشهدت هذه المعايير ضم فئة جديدة من النساء للاستفادة من الخدمات الإسكانية كالمطلقة، والأرملة، والعزباء بتيمة الأبوين، والذين لم تكن تشملهم المعايير السابقة، بالإضافة إلى اعتماد برنامج "تمويل السكن الاجتماعي" كخدمة أساسية.



←
2015

25,000

فيلا وشقة سكنية
من المقرر تسليمها
للمواطنين بين
2014-2018.



بدء أعمال الدفان البحري لمدينة شرق سترة

في 15 يونيو 2015 قام صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد ولي العهد، نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، بوضع حجر الأساس لمشروع مدينة شرق سترة، وهو المشروع الساحلي الممتد على مساحة 227 هكتار، ويوفر ما يقارب 4000 وحدة سكنية، تسهم في تكوين بيئة عمرانية متوازنة توفر اختيارات متنوعة من السكن والمرافق والخدمات، ومن المقرر الانتهاء من تنفيذ المشروع عام 2017.

توقيع اتفاقية مع ديار المحرق

أبرمت وزارة الإسكان وشركة التطوير العقاري ديار المحرق اتفاقية كبرى بلغت قيمتها 276 مليون دينار بحريني، وتنص على إنشاء 3100 وحدة سكنية على مساحة تبلغ 1,2 مليون متر مربع، في المنطقة الواقعة على الطرف الجنوبي من مشروع ديار المحرق على المساحة المدفونة شمالي جزيرة المحرق.

أعمال الإنشاء والبنية التحتية في المدينة الشمالية على المسار الصحيح

تتمد المدينة الشمالية على مساحة 740 هكتار في الجزء الشمالي الغربي من جزيرة البحرين، حيث تأتي المدينة على رأس المشاريع الاستراتيجية، وتبلغ طاقتها الاستيعابية حوالي 90 مليون نسمة من خلال الـ 15,600 وحدة سكنية حديثة التي ستوفرها المدينة، والتي جرى تصميمها وفق أحدث المواصفات العصرية، ويتوقع لهذه المدينة أن تحقق نقلة نوعية في مفهوم السكن الاجتماعي بما يدعم جهود الوزارة الرامية نحو تقديم أفضل وأجود الخدمات الإسكانية بما يضمن جودة الحياة المعيشية للمواطن.

مشروع إسكان الرملي

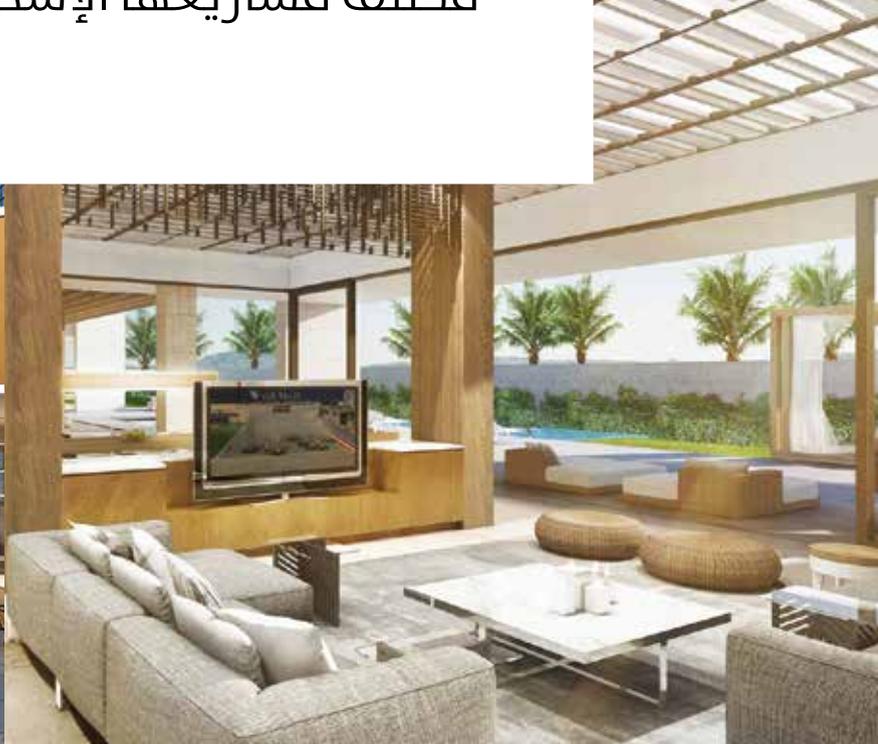
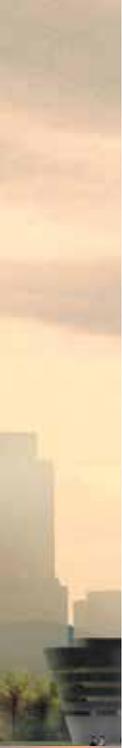
يقع هذا المشروع الرائد في محافظة العاصمة، ويتضمن مخطط المشروع تنفيذ 3,520 وحدة سكنية على مساحة 100 هكتار مكتملة المرافق والخدمات من مساجد ومدارس، فضلاً عن توفيرها لمساحات خضراء، ومساحات مفتوحة. ومن المتوقع أن يبدأ العمل في تنفيذ هذا المشروع مع مطلع العام 2016.



2016 وما بعدها

نحو مرحلة جديدة من السكن الاجتماعي

من المقرر أن يشهد العام 2020 الانتهاء الفعلي من تنفيذ المدن السكنية الخمس وهي مدينة شرق الحد، ومدينة شرق سترة، والمدينة الشمالية، وإسكان الرملي، وإسكان الجنوبية، حيث أن هذه المدن ستكون مكتملة وشاملة الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية، أما الوحدات السكنية فستتسم بالتنوع من حيث الشكل والتصميم، بفضل الجيل الجديد من نماذج البناء التي تنفذها الوزارة في مختلف مشاريعها الإسكانية.



رسالة الوزير

”

استطاعت حكومة مملكة البحرين أن تستثمر ما يقارب 3.3 مليار دينار بحريني لتوفير 108,000 خدمة إسكانية، استفاد منها قرابة 65% من مواطني البحرين على مدى 40 عاماً من تقديمها لخدمات إسكانية متميزة، التي تشمل إلى جانب تنفيذ المشاريع الإسكانية، توفير تمويلات شراء وحدات سكنية جاهزة، وتمويلات البناء والترميم، وصرف علاوة ”بدل السكن“ للطلبات الإسكانية المدرجة على قوائم الانتظار، وهي جميعها خدمات تعكس رؤية القيادة الرشيدة في تحقيق طموحات واحتياجات المواطن البحريني، الذي يعد المحرك الأساسي لمسيرة التنمية في المملكة، والمستفيد الأول من التطور الاجتماعي والرفاهية الاقتصادية.

يطيب لي أن أرحب بكم في تقرير وزارة الإسكان لعامي 2014-2015، والذي يسعى إلى تسليط الضوء على أهم سياسات وإنجازات الوزارة، في طريقها نحو استدامة الملف الإسكاني، وتحسين مستوى المعيشية لجميع مواطني مملكة البحرين، من خلال توفير حلول رائدة ومستدامة للحصول على سكن اجتماعي لائق.

ويستعرض هذا التقرير أهم المحطات والخطوات التنفيذية التي اتخذتها الوزارة لتنفيذ خطتها الاستراتيجية، وتسخير لكافة الإمكانيات والموارد المتاحة من أجل مستقبل إسكانية مستدام، تنعم فيه كل أسرة بحرينية ذات دخل محدود بالسكن الاجتماعي اللائم.

علامة بارزة على مستوى دول المنطقة

على الرغم من التحديات التي تفرضها طبيعة ومساحة أرض البحرين إلا أن وزارة الإسكان استطاعت أن توفر وحدات سكنية منخفضة التكاليف لأبنائها من مواطني المملكة، وهو تحد كبير لم تستطع سوى عدد ضئيل من الدول إنجازه على مستوى العالم.

وعلى مدى ما يقارب نصف قرن من العطاء الإسكاني، فقد استطاعت حكومة مملكة البحرين أن تستثمر ما يقارب 3.3 مليار دينار بحريني لتوفير 108,000 خدمة إسكانية، استفاد منها قرابة 65% من مواطني البحرين على مدى 40 عاماً من تقديمها لخدمات إسكانية متميزة، التي تشمل إلى جانب تنفيذ المشاريع الإسكانية، توفير تمويلات شراء وحدات سكنية جاهزة، وتمويلات



على أحدث التقنيات التكنولوجية لتطوير وتحسين إجراءات التّقدم بالخدمات الإسكانية بالسرعة المطلوبة بما يحقق قدراً أكبر من رضا المواطنين.

وشملت أبرز مبادرات الوزارة في هذا الخصوص تطبيق خدمة المحادثة الكتابية المباشرة (Live Chat) المتوفرة لزوار الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة الإسكان، فضلاً عن تدشين أربع خدمات إلكترونية جديدة تسمح للمواطن بتقديم طلب إسكاني جديد، وتحديث بيانات الطلب الإسكاني القائم والاستعلام للكشف عن حالة الطلب الإسكاني، وبالإمكان التقدم بطلب صيانة الوحدة السكنية (بيت أو شقة). وحرصاً من الوزارة على مركزية المعلومات ومتابعة سير عمل المشاريع الإسكانية بشكل دوري، عمدت إدارة المشاريع الإسكانية على التعاون مع استشاري عالمي في مجال الإدارة والهندسة والتطوير (Matt Macdonald) لتدشين نظام "واجهة إلكترونية للبيانات" حديثة وبسيطة، ليوفر فور تفعيله قاعدة بيانات لحظية محدثة أولاً بأول لموظفي الوزارة مع إمكانية إضافة التعديلات عليها في أي زمان ومكان وباستخدام أي جهاز إلكتروني، ويتميز النظام بالمرونة الوظيفية، حيث أنه يتلاءم مع العديد من أنظمة التشغيل للأجهزة اللوحية الحديثة وغيرها من خدمات المعلومات الشبكية في البحرين.

الالتزام بثقافة الشفافية

أثناء سعيها للتحديث لتطوير أساليب العمل، وتقديم أفضل الخدمات وأجودها للمواطنين، فإن الوزارة ستواصل التزامها بالشفافية التامة وهو ما يظهر جلياً في تعاملها مع أصحاب الطلبات الإسكانية والمستفيدين منها وغيرهم من شركاء الوزارة ومع الجمهور بصورة عامة.

وفي هذا السبيل قمنا بتطبيق نظام السحب الإلكتروني للوحدات السكنية على المواطنين، الذي يقوم باختيار مواقع الوحدات عشوائياً، على أن يختار المواطن واحدة منها، إرساء لمبادئ الشفافية والعدالة في التوزيع وهو الهدف من تدشين هذا النظام.

التقدم نحو النجاح

ستواصل وزارة الإسكان مضيها في تسريع وتيرة تسليم الخدمات الإسكانية، وضمان حصول المواطن البحريني على التمويل المناسب، فضلاً عن عزمنا تسليم 25,000 وحدة سكنية بين 2015 و2018 طبقاً لبرنامج عمل الحكومة، قاصدة في ذلك مواصلة قصة نجاح ملف السكن الاجتماعي في المملكة، ولا شك أن هذه الجهود وما سبقتها من مكتسبات إسكانية لم تكن لتتحقق لولا حرص القيادة الرشيدة، ودعم الحكومة الموقرة على الارتقاء بالملف الإسكاني، الأمر الذي ولد الحافز لجميع منتسبي الوزارة لتحويل الخطط والبرامج إلى منجزات حقيقية على أرض الواقع، مستهدفين في ذلك حلحلة الملف الإسكاني، وتوفير الخدمات الإسكانية للمواطنين في أقصر مدة ممكنة.

المهندس باسم بن يعقوب الحر
وزير الإسكان

أشار إليه الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون خلال حفل افتتاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهيئة الأمم المتحدة، في الثاني من شهر يوليو 2007 بجنيف.

إنشاء مجتمعات الغد

رغم التحديات الكبيرة التي يواجهها ملف السكن الاجتماعي بالمملكة، كعدد الطلبات الإسكانية المسجلة على قوائم الانتظار والتي تشهد نمواً متزايداً ملحوظاً عاماً بعد عام كون المجتمع البحريني يتسم بأنه مجتمع شاب، فضلاً عن المساهمة المحدودة من قبل القطاع الخاص في المجالين الإنشائي والتمويلي، إلا أن الوزارة استطاعت أن تحقق تقدماً ملموساً في تدليل العقبات التي قد تحول دون توفير السكن الاجتماعي اللائق للمواطنين المستحقين كافة، وسخرت طاقاتها التي أسفرت عن العمل على تنفيذ المشاريع المدرجة ضمن خطتها الاستراتيجية، ولا سيما تنفيذ مشاريع مدن البحرين الإسكانية الخمسة في آن واحد للمرة الأولى في تاريخ المملكة، تنفيذاً للتوجيهات التي تفضل بها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعزى، بشأن الإسراع في تسليم 40,000 وحدة سكنية في أقرب فرصة ممكنة، فضلاً عن تنفيذ ما ورد في برنامج عمل الحكومة الموقرة بشأن بناء 25 ألف وحدة سكنية بحلول عام 2018.

وتعد خطوة تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص علامة

البناء والترميم، وصرف علاوة "بدل السكن" للطلبات الإسكانية المدرجة على قوائم الانتظار، وهي جميعها خدمات تعكس رؤية القيادة الرشيدة في تحقيق طموحات واحتياجات المواطن البحريني، الذي يعد المحرك الأساسي لمسيرة التنمية في المملكة، والمستفيد الأول من التطور الاجتماعي والرفاهية الاقتصادية.

وقد جسدت المكرمة الملكية السامية المتتالية في الشأن الإسكاني أسمى معاني إهتمام القيادة الرشيدة والحكومة الموقرة بأبناء المملكة، فمن الأمر الملكي بتوزيع الزوايا بالمناطق الإسكانية للمواطنين مجاناً، مروراً بتقديم تمويلات للمواطنين بشروط ميسرة، وإعفاء المستفيدين من سداد ما يقارب نصف مليار دينار بحريني، بالإضافة إلى ما تشير إليه التقديرات بتقديم الحكومة دعم اجتماعي يصل إلى تحملها قرابة الـ 75% من التكلفة الفعلية للسكن الاجتماعي في مملكة البحرين، فقد ضربت مملكة البحرين المثل في رعاية أبنائها وتقديم الخدمات الإسكانية المتميزة لهم، متفردة بتجربة فريدة من نوعها على مستوى دول المنطقة.

"وبفضل الملف الإسكاني، استطاعت مملكة البحرين أن تحقق تقدماً كبيراً في خفض معدلات الفقر والتهميش الاجتماعي من خلال تيسيرها لسبل حصول المواطنين ذوي المستوى المعيشي المنخفض على المأوى اللائم، مع المحافظة على التراث الثقافي للمملكة"، وهو الأمر الذي



«بفضل الملف الإسكاني، استطاعت مملكة البحرين أن تحقق تقدماً كبيراً في خفض معدلات الفقر والتهميش الاجتماعي من خلال تيسيرها لسبل حصول المواطنين ذوي المستوى المعيشي المنخفض على المأوى اللائم، مع المحافظة على التراث الثقافي للمملكة.»

من حفل افتتاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهيئة الأمم المتحدة - السيد بان كي مون

الالتزام بمبادئ التخطيط والتصميم العمراني المستدام

من أجل بناء مجتمعات عمرانية متكاملة، والمحافظة على استدامة سبل العيش الكريم للمواطنين، فإن وزارة الإسكان ستظل ملتزمة بمبادئ التخطيط والتصميم العمراني المستدام من حيث تصميم المشروعات الإسكانية، والوحدات السكنية، بصورة متكاملة بما يسهم في توفير الطاقة وخفض معدل استهلاك المياه فضلاً عن مواصلة سعيها للتحديث لتوفير سبل الراحة للسكان من خلال خفض تكلفة فواتير المياه والكهرباء، لتخفف بذلك في الوقت ذاته العبء المتكثف على كاهل الدعم الحكومي الذي تتحمله المملكة في دعم هذه المرافق لتعكس إيجابيات تلك التدابير على بناء نظام إسكاني مستدام قادر على استيعاب احتياجات الأجيال القادمة.

خدمات إلكترونية تسهياً على المواطنين

حفاظاً على تقدم وزارة الإسكان في المسار الصحيح نحو مواجهة التحديات المستقبلية، واصلت الوزارة اعتمادها

فارقة في تاريخ الوزارة، ومستقبلها نحو التحول من قطاع مزود للخدمات إلى (منظم) في الحصول عليها، لتعكس بذلك نضار الشراكة إيجاباً نحو دعم عجلة التنمية الاقتصادية وتكوين أساس المجتمعات المحلي بالمستقبل.

توفير بدائل مرنة للتمويل

ولم تقتصر أوجه شراكة وزارة الإسكان مع القطاع الخاص في المجال الإنشائي فقط، بل امتدت لتشمل خطوات مد جسور تعاونها مع القطاع المصرفي من أجل حلحلة الملف الإسكاني، وتوفير السكن اللائم للمواطنين، تماشياً مع استراتيجية الإسكان الوطنية الرامية إلى البحث عن الحلول التمويلية والإسكانية المستدامة، من أجل التعامل مع الشأن الإسكاني بما يحقق الاستقرار الاجتماعي للأسر البحرينية ذات الدخل المحدود، لتسفر الحلول التمويلية عن اعتماد برنامج "تمويل السكن الاجتماعي" كخدمة أساسية لما حققه من نجاح ملحوظ خلال الفترة التجريبية التي استمرت من نهاية عام 2013 وحتى عام 2015.

فريق الإدارة



سعادة المهندس باسم بن يعقوب الحمري
وزير الإسكان



الشيخ عبدالله بن أحمد بن سلمان آل خليفة
وكيل وزارة الإسكان



الدكتور خالد عبدالرحمن الحيدان
الوكيل المساعد للسياسات و الخدمات الإسكانية



المهندس سامي عبدالله بوهزاع
الوكيل المساعد لمشاريع الإسكان



الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبدالله آل خليفة
مدير إدارة الموارد البشرية والمالية



الشيخة حصة بنت خليفة بن أحمد آل خليفة
مدير إدارة السياسات الإسكانية والتخطيط
الإستراتيجي



المهندس سامي عبدالله قمير
مدير إدارة الخدمات الإسكانية



المهندس عادل أمير رجب
مدير إدارة تخطيط وتصميم المشاريع الإسكانية
بالإنابة



المهندس حسين صالح العمري
مدير إدارة إنشاء وصيانة المشاريع الإسكانية

إضاءات إسكانية

تماشياً مع توجيهات جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى، ببناء 40,000 وحدة سكنية وتسليمها لمستحقيها من المواطنين بأسرع وقت ممكن وبالجودة المطلوبة، فقد طبقت الوزارة عدداً من مبادرات القيمة المضافة لتزويد المواطنين بالسكن المناسب مع وضع أساسات لنظام إسكاني أقوى وأكثر استدامة، ونستعرض تلك المبادرات في ما يلي:

ويقدم البرنامج دعماً مالياً حكومياً للمستفيدين من البرنامج، بحيث يلتزم المواطن بسداد 25% من إجمالي الأقساط الشهرية لمبلغ التمويل، في حين تقوم الحكومة بسداد الفارق بين القسط الضعلي ومساهمة مقدم الطلب، ويمتاز هذا البرنامج بتمكين المواطن من اختيار الوحدة السكنية التي تناسبه وتتناغم مع احتياجاته، ذلك من خلال الوحدات التي ينفذها القطاع الخاص بحد أقصى 120,000 دينار بحريني، ويمتاز هذه الخدمة بتجنب مقدم الطلب لفترات الانتظار من أجل حصوله على الخدمة.

تم ضخ قرابة 470 مليون دينار في اقتصاد مملكة البحرين بين 2012 و2014 كنتيجة مباشرة لمشروعات وزارة الإسكان التي تم تنفيذها بواسطة المقاولين، والاستشاريين والبنية التحتية، وقطاع الخدمات المالية وتجهيزات المنازل.

تيسير الحصول على التمويل تنويع الخيارات

في عام 2013، صدر القرار الوزاري رقم (227)، بتدشين برنامج "تمويل السكن الاجتماعي"، وهو البرنامج الذي يسهل حصول المواطنين على تمويل عقاري من قبل البنوك الممولة المعتمدة، بحيث تصل فترات سداده إلى 25 عاماً، وبقيمة تصل إلى 81,000 دينار بحريني.

دعم زيادة مساهمة القطاع الخاص تسهيل النجاح الاقتصادي والاجتماعي السنوي

عمدت وزارة الإسكان إلى تفعيل شراكها مع القطاع الخاص، من أجل تسريع وتيرة تنفيذ المشاريع وتقليص الطلبات المدرجة على قوائم الانتظار بتسليم الوحدات الإسكانية لمستحقيها، مع العمل على وضع أسس لنظام إسكاني أقوى وأكثر استدامة. ويهدف البرنامج إلى إنشاء عدد من المشروعات الإسكانية باستخدام نماذج الشراكة مع القطاع الخاص، التي تعمل على دمج تصميم المجمع السكني بجميع مكوناته من وحدات سكنية وبنية تحتية وتجميل وتشجير المواقع، علاوة على توفيرها للضمانات المناسبة لهذه المكونات، والإشراف عليها وتوفير الصيانة اللازمة للوحدات، مما انعكس على تحول دور الوزارة من النمط التقليدي (الهندسة والإعداد والإنشاء)، لتصبح منظماً بعد أن كانت مزوداً للخدمة في السابق، الأمر الذي يؤول إلى رعد الاقتصاد الوطني ودعم النمو الصناعي في المملكة.

وحتى الآن، قطعت هذه الشراكة شوطاً طويلاً في تنفيذ الأعمال الإنشائية بالوحدات السكنية من قبل عددٍ من المقاولين البحرينيين.

يبلغ متوسط تلقي «الإسكان» للمكالمات أكثر من 7000 اتصالاً شهرياً، وبنسبة استجابة تقدر بـ 91%.

بالمرونة الوظيفية وتتلاءم مع العديد من أنظمة التشغيل للأجهزة اللوحية الحديثة وغيرها من خدمات المعلومات الشبكية في البحرين.

تطوير الوحدات السكنية تصميمات للمستقبل

من منطلق الاستجابة لاحتياجات المجتمع المتغيرة، أجرت الوزارة عدداً من التحسينات المتطورة في نماذج تصميم الوحدات السكنية تركزت على تحسينات جمالية وفنية وهندسية، حيث أنها تتيح للمستفيد منها إمكانية بناء طابق إضافي مستقبلاً، وتركيب أرضيات متطورة مع التركيز على استخدام مواد البناء الموفرة للطاقة، وبالتالي رفع مستوى جودة ومتانة الوحدة السكنية.

اتحاد الملاك

التعاون من أجل الأفضل

نماشياً مع رؤية الوزارة في خلق مجتمع آمن ومستدام للمواطنين، فقد تم تأسيس نظام اتحاد المستفيدين في عام 2014 لتنظيم حقوق الملاك وواجباتهم، ليكون اختصاص هذا الاتحاد هو إدارة الأجزاء المشتركة بين المنتفعين بالشقق في المبنى، والمساحات المشتركة من الأرض وهيكل البناء وأجزاءه، وكذلك تنظيمه لحقوق الملاك وواجباتهم.

اعتماد التقنية الإلكترونية لتحسين بيئة العمل

قامت وزارة الإسكان بتوظيف أحدث التقنيات الحديثة لتحسين بيئة العمل وزيادة رضا العملاء عن الخدمات التي تقدمها الوزارة بالسرعة والجودة المطلوبة. واستمراراً لمسيرة الوزارة نحو تحديث بياناتها بالتعاون مع الجهاز المركزي للمعلومات، فقد قامت الإسكان بإطلاق نظامها الإلكتروني الجديد لإدارة الخدمات الإسكانية، والذي يساعد على انسيابية إجراءات العمل في الإدارة، ويخفض زمن معالجة الطلبات لخدمات السكن الاجتماعي.

وفيما يتعلق بالخدمات الإلكترونية، تمّ تدشين أربع خدمات جديدة تسمح للمواطن بتقديم طلب إسكاني جديد، وتحديث بيانات الطلب الإسكاني القائم والاستعلام للكشف عن حالة الطلب الإسكاني، وبالإمكان التقدم بطلب صيانة الوحدة السكنية (بيت أو شقة).

وحرصاً من الوزارة على مركزية المعلومات ومتابعة سير عمل المشاريع الإسكانية بشكل دوري، عمدت إدارة المشاريع الإسكانية على التّعاون مع استشاري عالمي في مجال الإدارة والهندسة والتّطوير (Matt Macdonald) لتدشين نظام "واجهة إلكترونية للبيانات" حديثة وبسيطة، ليوفر فور تفعيله قاعدة بيانات لحظية محدثة أولاً بأول للإدارة العليا مع إمكانية إضافة التّعديلات عليها في أيّ زمان ومكان وباستخدام أيّ جهاز إلكتروني ويتميز

من أبرز ما حققته الوزارة في ظل جهودها الرامية لتطوير جسر التواصل وتقديم الخدمات الإسكانية، إطلاقها خدمة المحادثة الكتابية المباشرة (Live Chat) على موقعها الإلكتروني، إذ أنها تتيح للمواطن الزائر التواصل المباشر مع ممثل الوزارة بصورة فورية.

في عام 2014، بلغ عدد المستفيدين من علاوة «بدل السكن» 37 ألف مواطن مستحق، فيما بلغت قيمة إنفاق الوزارة على هذه العلاوة حوالي 44 مليون دينار بحريني.

علاوة "بدل السكن"

على الرغم من استلام أكثر من 4000 طلب جديد سنوياً، فإنه لا يزال تقليص الطلبات الإسكانية المدرجة في قوائم الانتظار يشكل تحدياً استراتيجياً لوزارة الإسكان، مع إدراكها للصعوبات التي تفرصه سنوات الانتظار على المستفيدين، لهذا فإن الوزارة تقوم بمنح المواطن الذي مضى خمس سنوات على طلبه الإسكاني علاوة "بدل سكن" بقيمة 100 دينار شهرياً، وقد سجلت الإحصائيات الرسمية للوزارة في عام 2014 أن عدد المستفيدين من هذه العلاوة قد بلغ 37 ألف مواطن مستحق، فيما بلغت قيمة إنفاق الوزارة على هذه العلاوة حوالي 44 مليون دينار بحريني.

قياس رضا المواطنين دورياً

يعد رضا المواطن هدفاً استراتيجياً تسعى إليه وزارة الإسكان، ومن منطلق حرص الوزارة على تيسير سبل حصول المواطن على الخدمات الإسكانية وسعيها إلى تنوع خيارات التواصل مع مواطنيها من خلال قنوات اتصالية تفاعلية تخدمهم بشكل أمثل، عمدت الوزارة إلى تطبيق عدداً من المبادرات لدعم سبل التواصل مع المواطنين، فقامت بتدشين مركز الاتصال الوطني الذي يبلغ متوسط تلقي مكالماته أكثر من 7 آلاف اتصالاً شهرياً، كما تحرص الوزارة على تطوير وتحديث موقعها الإلكتروني باستمرار، وتفعيل قنوات التواصل الاجتماعي - الضرورية العصرية - على النحو الأمثل.

ومن أبرز ما حققته الوزارة في ظل جهودها الرامية لتطوير جسر التواصل وتقديم الخدمات الإسكانية، إطلاقها خدمة المحادثة الكتابية المباشرة (Live Chat) على موقعها الإلكتروني، إذ أنها تتيح للمواطن الزائر التواصل المباشر مع ممثل الوزارة بصورة فورية.

إضاءات مالية 2014-2015 لمحة عامة

تشير الدراسات المالية لوزارة الإسكان، أنه مقابل كل دينار واحد يتم إنفاقه في القطاع الإسكاني، يؤول إلى ضخ 1.72 دينار في الاقتصاد البحريني. وخلال الفترة ما بين 2012 - 2014 ساهمت وزارة الإسكان في دعم عجلة الاقتصاد البحريني من خلال استخدام مواد البناء في مشاريع الوزارة وحدها، بما يزيد عن 261 مليون دينار بحريني، الأمر الذي أنعش هذا القطاع بشكل كبير.

بين يناير 2014 وأغسطس 2015، طرحت وزارة الإسكان 209 مناقصة لمشروعات مستقبلية بقيمة إجمالية 1.6 مليار دينار، وبزيادة تقدر بـ 190% عن عدد المناقصات المسجلة عام 2011، مع ارتفاع إجمالي قيمة المناقصات إلى 667%.

خلال 2014-2015، استفادت 680 أسرة من برنامج «تمويل السكن الاجتماعي»، وقاموا بإكمال إجراءات شراء وحداتهم بالفعل، وحصلت كل أسرة على تمويلها الخاص من البرنامج، بقيمة متوسطة بلغت 79 ألف دينار لكل وحدة، وبلغت القيمة الإجمالية للتمويل من هذا البرنامج ما يعادل 53 مليون دينار.

تبلغ قيمة الموازنة السنوية لوزارة الإسكان خلال عامي 2014 - 2015 حوالي 147 مليون دينار و171 مليون دينار على التوالي، وبلغت نسبة الإنفاق عام 2014 حوالي 82%.



خلال عامي 2014 و2015، أنفقت الحكومة حوالي 44 مليون دينار سنوياً كمبالغ لعلاوة «بدل السكن».



خلال عامي 2014 و2015 وفرت الوزارة تمويلات إسكانية (بناء - ترميم - شراء) بما يزيد على 121 مليون دينار.

بلغت قيمة المصروفات المتكررة في ميزانية الوزارة خلال الفترة من 2014 إلى 2015 حوالي 5.4 مليون دينار و5 مليون دينار على التوالي، وبلغت نسبة الانفاق عام 2014 (100%).

تم طرح 209 مناقصة بقيمة إجمالية تبلغ 1.6 مليون دينار، في الفترة ما بين يناير 2014 وأغسطس 2015، وهذا يمثل زيادة 190% في عدد المناقصات و 667 زيادة في القيمة الإجمالية، مقارنة بعام 2011.

209 مناقصة طرحت
بقيمة
1.6
مليون دينار بحريني

من المتوقع أن يبلغ أثر التضاعف للمردود المالي لقطاع الإسكان على الاقتصاد الوطني حوالي 1.72 لكل دينار يتم استثماره في قطاع الإسكان في مملكة البحرين، وعلى أساس الموازنة الموحدة لعامي 2014-2015 فأن مساهمة وزارة الإسكان في الاقتصاد الوطني ستبلغ ما يقارب 540 مليون دينار خلال العامين 2014-2015.

1.72
دينار بحريني
يتم ضخها في
الاقتصاد

تم إصدار أكثر من 3200 شهادة استحقاق برنامج «تمويل السكن الاجتماعي» حتى نوفمبر 2015.

121
مليون دينار بحريني
قروض إسكانية

في 2014 استفاد قرابة 37 ألف مواطن من علاوة «بدل السكن»، بتكلفة إجمالية بلغت 44 مليون دينار.

تقدم وزارة الإسكان تسهيلات بقيمة تزيد على 121 مليون دينار في التمويلات الإسكانية بأنواعها الثلاثة (بناء - ترميم - شراء).

مقابل كل دينار بحريني تنفقه وزارة الإسكان، يتم ضخ 1.72 دينار في الاقتصاد البحريني، بسبب معامل التضاعف. وعلى هذا الأساس، فقد تم ضخ قرابة 470 مليون دينار في اقتصاد مملكة البحرين بين 2012 و 2014 كنتيجة مباشرة لمشروعات وزارة الإسكان التي تم تنفيذها بواسطة المقاولين، والاستشاريين والبنية التحتية، وقطاع الخدمات المالية وتجهيزات المنازل.

44
مليون دينار بحريني
«بدل سكن»

فيما بين يناير 2014 ونوفمبر 2015، تم رصد استفادة 680 أسرة من برنامج «تمويل السكن الاجتماعي».

لمحات عن المشاريع

وضع حجر الأساس لنظام السكن المستدام



نفسي بوعودنا

مدن حديثة مجتمعات متكاملة

بناءً على توجيهات حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى، بشأن الإسراع في تنفيذ 40 ألف وحدة سكنية خلال السنوات الأربع المقبلة وتسليمها لمستحقيها، عمدت الوزارة إلى تسريع وتيرة تنفيذ المشاريع السكنية في مدن البحرين الجديدة وفق خطتها الاستراتيجية، وبمجرد الانتهاء من هذه المشروعات الرائدة ستكون الوزارة قد وفرت لمواطنيها ما يزيد عن 25 ألف وحدة سكنية، بالإضافة إلى 8,500 وحدة سكنية أخرى موزعة على المجمعات السكنية في مختلف محافظات المملكة، فضلاً عن المشاريع الأخرى التي لا تزال في مرحلة التخطيط والتصميم.

ويتم تمويل هذه المشاريع من خلال الميزانية المعتمدة من قبل الحكومة الموقرة لقطاع الإسكان، بالإضافة إلى الميزانيات المخصصة من قبل برنامج التنمية الخليجي.

لمحات عن المشاريع

المدينة
الشمالية

نظرة عامة:

تعتبر المدينة الشمالية من أكبر المشاريع الاستراتيجية من حيث المساحة وعدد الوحدات السكنية والمرافق والخدمات، والأكثر تقدماً أيضاً في مراحل الإنجاز على صعيد تنفيذ المشاريع الاستراتيجية، ويقع المشروع في الساحل الشمالي الغربي لملكة البحرين على مساحة 740 هكتار، توفر المدينة 15,600 وحدة سكنية لتشكل بذلك مدينة متكاملة تستوعب لما يقارب 90 ألف نسمة.

وقد صممت المدينة لتتناسب مع طبيعتها الساحلية، حيث توفر المدينة واجهات بحرية تمتد على مسافة 40 كم، وتشكل المدينة الشمالية مزيجاً بين المعاصرة والحداثة وبين القيم الثقافية والاجتماعية الأصيلة.

ويتكون المشروع من ستة عشر جزيرة تتصل فيما بينها بشبكة متطورة من الجسور، وتحتوي على خليج واسع، بالإضافة إلى مرافق وخدمات من دور العبادة وحديقة مركزية كبرى، ومراكز صحية وجامعة خاصة، فضلاً عن عدد من القطاعات التجارية والأسواق.

نسب الإنجاز

تعد المدينة الشمالية شاهد عيان على تنفيذ أول اتفاقية شراكة مع القطاع الخاص لتنفيذ 1618 وحدة سكن اجتماعي واقتصادي مكتملة المرافق والخدمات والبنية التحتية، فضلاً عن تنفيذ مجموعة من الحزم الإسكانية الحومية بالمدينة، تتضمن 530 وحدة سكنية تم طرحها في المرحلة الأولى للمشروع، بالإضافة إلى 316 وحدة سكنية كحزمة أخرى، و577 وحدة كحزمة ثالثة، بالإضافة إلى أعمال البنية التحتية التي يجري تنفيذها حالياً بالمدينة.

ومن المؤمل أن يتم البدء في تشييد 2,346 شقة سكنية خلال العام 2016، بعد الإنتهاء من مرحلة التخطيط والتصميم وإعداد وترسية المناقصات الخاصة بها.

15,600

وحدة سكنية

تستوعب

90,000 مواطن





نسب الإنجاز

تشهد الأعمال الإنشائية في مدينة شرق الحد تقدماً كبيراً حسب الجدول الزمني الموضوع له، حيث أوشكت الوزارة على الانتهاء من تنفيذ وحدات الحي الأول للمدينة والمكونة من 484 وحدة سكنية، فيما تم مؤخراً إرساء المناقصة الخاصة بأعمال البنية التحتية للمرحلة الحالية والمراحل المستقبلية للمدينة الجديدة.

نظرة عامة:

تقع مدينة شرق الحد في جزيرة المحرق على مساحة قدرها 227 هكتاراً، لتضم 4500 وحدة سكنية مكتملة المرافق والخدمات، ومن المقرر أن تستوعب هذه المدينة بعد إكمال نسب الإنجاز بها وتخصيصها للمستفيدين حوالي 30,000 نسمة.

مدينة شرق الحد

4500

وحدة سكنية

تستوعب

30,000 مواطن



مدينة

شرق سترة

4000

وحدة سكنية

تستوعب

24,000 مواطن

نظرة عامة:

تقع مدينة شرق سترة بمحاذاة جزيرة سترة، على مساحة 250 هكتار لتستوعب ما يقارب 24,000 نسمة، حيث توفر المدينة ما يقارب 4000 وحدة سكنية تم تصميمها بأسلوب عصري لتناسب احتياجات الأسرة البحرينية، وتضم كل وحدة سكنية أربع غرف نوم في الطابق الأول، ومساحة إضافية بالطابق الأرضي يمكن استغلالها مستقبلاً.

نسب الإنجاز

بلغت أعمال الدفان البحري بمدينة شرق سترة مراحل متقدمة للغاية منذ البدء في تنفيذها عام 2014، وقد شرعت الوزارة في إعداد المخططات العامة والتفصيلية للمدينة للبدء في الأعمال الإنشائية فور إكمال نسب الإنجاز في أعمال الدفان البحري خلال العام 2016.



نسب الإنجاز

تمّ الإنتهاء من وضع المخططات العامة والتفصيلية للمدينة خلال الربع الأول من العام 2015، والشروع في بناء أول 1,560 وحدة سكنية كمرحلة أولى بالمدينة، ومن المقرر أن يتم الإنتهاء من تلك المرحلة خلال عام 2018، على أن يتوالى تباعاً طرح المزيد من حزم المشاريع الإسكانية بها.

نظرة عامة:

يقع إسكان المحافظة الجنوبية في جنوب شرق مملكة البحرين، على مساحة تقدر بـ 734 هكتار، في المنطقة الواقعة ما بين قريتي عسكر و جو لتتسع نحو أكثر من 4000 وحدة سكنية، وتم تكليف مؤسسة الأمير تشارلز الخيرية البريطانية بإعداد المخططات العامة والتفصيلية لمدينة حديثة مستدامة، ومن المقرر أن تستوعب المدينة حوالي 24,000 نسمة.

إسكان المحافظة الجنوبية

4000

وحدة سكنية

تستوعب

24,000 مواطن



إسكان الرملي

نظرة عامة:

مشروع الرملي هو مشروع سكني متكامل لإنشاء مدينة تحقق الاكتفاء الذاتي والاستدامة، وتلبي احتياجات مجتمع متنوع ومتكامل، ويتكون المشروع من 3,520 وحدة سكنية، ومرافق اجتماعية ومساحات خضراء وأخرى مفتوحة فضلاً عن دور العبادة والمدارس.

نسب الإنجاز

أوشكت الوزارة على الإنتهاء من أعمال تهيئة تربة الموقع استعداداً لبدء تشييد الوحدات المقررة عليها وفقاً للمخطط العام والتفصيلي للمشروع، ويتم حالياً إعداد وثائق مناقصات الوحدات السكنية وشقق التمليك ليتم طرحها مع مطلع عام 2016، وتأمل وزارة الإسكان أن يتم تسليم وحدات المشروع لمستحقيه خلال عام 2018.

3,520

وحدة سكنية

تستوعب

32,500 مواطن

نظام إسكاني مستدام

تماشياً مع رؤية وزارة الإسكان في وضع نظام إسكاني مستدام، ودعم النمو الاقتصادي بالملكة، فإن الوزارة تسعى بخطى حثيثة لتوجيه دورها مستقبلاً من مقدم مزود بالخدمة الإسكانية إلى جهة منظمة ومشرفة على تقديم الخدمة الإسكانية، على أن يطلع القطاع الخاص بتوفير وحدات السكن الاجتماعي.

وقد حققت الوزارة خلال الفترة من عام 2012 وحتى عام 2015 تقدماً ملحوظاً في هذا الاتجاه عبر تفعيل برامج الشراكة مع القطاع الخاص، بهدف زيادة مشاركة القطاع الخاص وتفعيل دوره في استكمال المشروعات الإسكانية التي سيستفيد منها المواطنون المدرجة طلباتهم الإسكانية على قوائم الانتظار بجميع مكوناته من وحدات سكنية وبنية تحتية ومبالغ التمويل كلها في حزمة واحدة.

تسهيل الوصول إلى التمويل | ودعم القطاع الإسكاني

قامت وزارة الإسكان بطرح برنامج "تمويل السكن الاجتماعي" بهدف تسهيل حصول المواطنين على التمويل اللازم للحصول على السكن الاجتماعي، مع إعطائهم الحرية الكاملة في اختيار موقع ونوع الوحدة السكنية التي تناسبهم من القطاع الخاص، وهو البرنامج الذي يوفر في الوقت ذاته فرصاً في لقطاع المالي بالملكة.

فقد تم اعتماد البرنامج خلال شهر أكتوبر من عام 2013، ليوفر للمواطنين من ذوي الطلبات الإسكانية فرصة الحصول على تمويل عقاري للحصول على سكن من شركات التطوير العقاري عبر البنوك التجارية المدرجة في البرنامج، مع توفير دعم مالي حكومي لمساعدة المواطن على تغطية الأقساط الشهرية. وتقوم فكرة البرنامج على منح المواطنين تمويل رهنى لمدة 25 سنة من البنوك والمصارف التجارية، بمبالغ تصل إلى 90 ألف دينار، بحيث يستطيع المواطن شراء الوحدة السكنية التي تتناغم واحتياجاته من المعروض في السوق، على أن يقوم مقدم الطلب بسداد 10% من قيمة الوحدة السكنية كدفعة أولى للبنك الممول، و 25% بحد أدنى من دخله الشهري كقسط لسداد قيمة القرض، على أن تقوم الحكومة بسداد الفارق بين القسط الفعلي ومساهمة مقدم الطلب.

تصميم مساكن عصرية ومستدامة

تسعى وزارة الإسكان بصفة مستمرة إلى تلمس احتياجات الأسر البحرينية ورغباتها، وترجمة تلك الرغبات في تصميم الوحدات السكنية لتناسب تطلعاتهم، وبناءً على ذلك فقد قامت الوزارة بطرح جيل جديد من التصاميم الهندسية العصرية لبناء الوحدات والشقق السكنية في مختلف مشاريعها الإسكانية، وعمدت بالفعل إلى تطبيق هذه التصاميم في العديد من المشاريع الإسكانية قيد التنفيذ.

ولعل من أبرز التحسينات المضافة على كل من نموذج "دار 9 ومسكن 8" والتي تلبى رغبات المواطنين، هو السماح ببناء طابق إضافي في الوحدات وتوفير المقومات الهندسية لذلك أثناء تشييد الوحدات، فضلاً عن وضع أوضاع عالية الجودة لمداخل الصالة والمجلس، واستخدام الزجاج المزودج والجدران العازلة واستبدال أجهزة تكييف الهواء النافذة بأخرى منفصلة، للمساهمة في ترشيد معدل استهلاك الكهرباء.

الأهداف الاستراتيجية





إدارة العمليات

إدارة السياسات الإسكانية والتخطيط الاستراتيجي

قامت وزارة الإسكان بإنشاء إدارة السياسات الإسكانية والتخطيط الاستراتيجي لتطلع مهامها بالإشراف على وضع وصياغة سياسات إسكانية محكمة، وتقديم الخدمات المتعلقة بالتنوير الاستراتيجي الذي يساعد الوزارة على تحقيق أهدافها.

تقوم إدارة السياسات الإسكانية والتخطيط الاستراتيجي بقبول واعتماد السياسات الإسكانية والاستجابة للتغيرات التي تطرأ على المجتمع البحريني باستمرار، وذلك بالتنسيق مع الإدارات الأخرى المعنية في الوزارة، كما تقوم هذه الإدارة بوضع أسس التطبيق الفعال لسياسات واستراتيجيات الإسكان ومراقبتها لتواجه بها التحديات الاستراتيجية للملف الإسكاني. كما تعمل الإدارة على التأكد من توافق جميع المبادرات التي تدشنها مع سياسات الوزارة الإسكانية وخطتها الاستراتيجية وتحقيقها لأهداف التنمية المستدامة في الإطار الشامل لرؤية المملكة الاقتصادية "البحرين 2030".

وتضم الإدارة قسم السياسات والتخطيط الاستراتيجي، وقسم الدراسات والبحوث الإسكانية الذي يقوم بإعداد دراسات مركزة في الطلبات الإسكانية، ومراجعة الخدمات التي تقدمها الوزارة والتأكد من أنها تسير وفق أعلى مستويات الكفاءة والفعالية، وتعمل على التحقق من ضمان التزامها بالسياسات الإسكانية التي يتم مراجعتها وتحليلها وفق منظور اقتصادي واجتماعي وبيئي.

إنجازات إدارة السياسات الإسكانية والتخطيط الاستراتيجي

إعداد الدراسات والبحوث التفصيلية

خلال فترة إعداد التقارير، تجري إدارة السياسات الإسكانية والتخطيط الاستراتيجي سلسلة من الدراسات، تتضمن أكثر من عشرة عمليات تحليلية ودراسات تفصيلية تتعلق بتحليل العرض والطلب على الاحتياجات الإسكانية، فضلاً عن دراسة القدرة الشرائية للأسر البحرينية لشراء المسكن، وإعدادها لدراسات تفصيلية لآليات الدعم الاجتماعي الذي تقدمه الحكومة للقطاع الإسكاني.

كما تقوم الإدارة بالإطلاع على تجارب الدول الأخرى التي حققت نجاحاً ملحوظاً في قطاع الإسكان والتنمية الحضرية، من أجل الاستفادة منها في الممارسات الحديثة المعاصرة للسياسات والاستراتيجيات الإسكانية.

أنظمة "إدارة الجودة"

التزاماً برسالتها الأصيلة في تطبيق أفضل الممارسات ودعم تقديم الخدمات الإسكانية بأعلى مواصفات ومعايير الجودة، فقد قامت وزارة الإسكان من خلال إدارة السياسات الإسكانية والتخطيط الاستراتيجي بإطلاق عدد من مبادرات إدارة الجودة، تتضمن تطبيق برنامج "كالودا" المتقدم والمتوازن في إدارة المشروعات، وإطلاق نظام إدارة المهام، بالإضافة إلى التدريب المكثف على أفضل ممارسات التدقيق الداخلي لعدد من موظفي الوزارة.

نظام إدارة "الوثائق والمراسلات"

تم إجراء دراسة تحليلية مكثفة على جميع إدارات الوزارة، لوضع نظام فعال لإدارة الوثائق والمراسلات. بهدف رفع مستوى كفاءة تداول الوثائق الداخلية، ومراقبة جميع المراسلات والوثائق، ومن ثم ينعكس ذلك على الإرتقاء بالكفاءة الكلية لأداء الوزارة.

المساواة في البرامج الحكومية

استجابة لالتزام الوزارة ببرامج تمكين المرأة، فقد قامت الإدارة بمتابعة جميع البرامج والمبادرات الحكومية للتأكد من تمكينها لاحتياجات المرأة، بما في ذلك ما ورد في هذا الشأن في برنامج مركز البحرين للتميز، والمبادرات المشتركة مع المجلس الأعلى للمرأة.

الرؤية المستقبلية

تسعى إدارة السياسات الإسكانية والتخطيط الاستراتيجي إلى مواصلة مضيها في وضع وتطبيق السياسات والاستراتيجيات ضمن إطار عمل الوزارة، وبما يتماشى مع رؤية مملكة البحرين 2030 مع الحرص التام على فهم الصورة الكلية لاحتياجات المجتمع البحريني المتغيرة، ووزارة الإسكان على ثقة بأنها قادرة على مواجهة التحديات المستقبلية، والاستمرار في توفير حلول إسكانية مبتكرة ورائدة تعالج القضايا الإسكانية الجوهرية.

تعمل الإدارة
على التأكد من توافق
جميع المبادرات التي
يتم تدشينها مع
السياسات الإسكانية
وخطة الوزارة
الاستراتيجية وتحقيقها
لأهداف التنمية
المستدامة في الإطار
الشامل لرؤية المملكة
الاقتصادية «البحرين
2030»



وزارة الإسكان على ثقة
بأنها قادرة على مواجهة
التحديات المستقبلية،
والاستمرار في توفير حلول
إسكانية مبتكرة ورائدة
تعالج القضايا الإسكانية
الجوهرية.

التزاماً برسالتها الأصلية في تطبيق أفضل
الممارسات ودعم تقديم الخدمات الإسكانية
بأعلى مواصفات ومعايير الجودة، فقد قامت
إدارة السياسات الإسكانية والتخطيط الاستراتيجي
بإطلاق عدد من مبادرات إدارة الجودة.





تقوم وزارة الإسكان بصرف علاوة شهرية تسمى علاوة «بدل السكن» للمواطنين من ذوي الطلبات الإسكانية، الذين مضى على تاريخ التقدم بطلباتهم خمس سنوات، بغرض تخفيف التحديات المالية إلى حين استلام وحداتهم السكنية.



إدارة الخدمات الإسكانية هي المسؤولة عن تطبيق قواعد وأنظمة الخدمات الإسكانية، وتقديم أعلى مستويات الخدمة للمواطنين.

تحرص وزارة الإسكان على الاستمرار في تطوير السياسات التي تضمن مزيداً من المرونة والتسهيلات في تقديم خدمات التمويل للمواطنين، من أجل الوصول إلى أعلى معايير الجودة في خدمة المواطنين.

إدارة الخدمات الإسكانية

إنجازات إدارة الخدمات الإسكانية

قامت وزارة الإسكان ممثلة في إدارة الخدمات الإسكانية بتخصيص 6601 تمويلاً إسكانياً منذ بدء تفعيل الخطة الإسكانية مطلع عام 2012 وحتى نهاية ديسمبر 2015، بقيمة تزيد عن 217 مليون دينار. كما تشير الإحصائيات إلى أن الوزارة قامت خلال الفترة من يناير 2014 وحتى سبتمبر 2015 بتقديم خدمة التمويل عبر برنامج "تمويل السكن الاجتماعي" لـ 680 أسرة بحرينية.

ولا تزال وزارة الإسكان حريصة على الاستمرار في تطوير السياسات التي تضمن مزيداً من المرونة والتسهيلات في تقديم خدمات التمويل للمواطنين، من أجل الوصول إلى أعلى معايير الجودة في خدمة المواطنين.

تسهيل وصول المواطن إلى الوزارة

التزاماً بالاهتمام بالمواطن، وتيسيراً لحصوله على احتياجاته من إدارة الخدمات الإسكانية، قامت الوزارة بافتتاح عددٍ من فروع خدمات الزبائن التي تقدم كامل خدماتها بفرع بنك الإسكان في مناطق جدعلي وضاحية السيف، دون الحاجة إلى الابتعاد كثيراً عن مناطق إقامتهم أو عملهم، وذلك تيسيراً على المواطن وتوفيراً لوقته وجهده.

تعتبر إدارة الخدمات الإسكانية حلقة التواصل الرئيسية بين وزارة الإسكان والجمهور، باعتبارها الإدارة المعنية باستقبال الطلبات الإسكانية بمختلف فئاتها وأنواعها، والتعامل مع المواطنين في جميع الجوانب المتعلقة بالطلب منذ التقدم به وحتى موعد تلبية، فضلاً عن أنها تعنى بمطابقة الطلبات مع معايير استحقاق الخدمات المقدمة وفق نظام الوزارة، وتقوم بتخصيص الوحدات السكنية وشقق التمليك والفسائم السكنية لمستحقيها، بالإضافة اختصاصها في منح التمويل الإسكاني بأنواعه الثلاثة (شراء، وبناء، وتمويل الترميم) بالتنسيق مع بنك الإسكان.

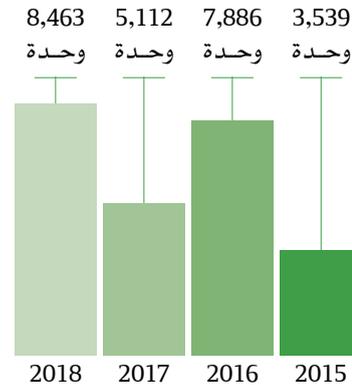
كما تقوم الإدارة من خلال قسم الشؤون القانونية بمهام التفتيش على الوحدات، وإدارة الجوانب القانونية المتعلقة بالخدمات الإسكانية بما فيها تحويل الملكية، وصياغة العقود والقرارات الوزارية.

وتعد إدارة الخدمات الإسكانية هي المسؤولة عن تطبيق قواعد وأنظمة الخدمات الإسكانية، وتقديم أعلى مستويات الخدمة للمواطنين. وتضم الإدارة أربعة أقسام رئيسية، هي قسم التوزيعات والدراسات الإسكانية، وقسم الشؤون القانونية والتفتيش، وقسم الطلبات الإسكانية وخدمات الزبائن، بالإضافة إلى وحدة المعلومات والمتابعة التي تستجيب لجميع المراسلات الرسمية والحكومية المتعلقة بالطلبات الإسكانية المقدمة للوزارة، بما فيها إعداد الردود على الشكاوى المنشورة في مختلف وسائل الإعلام.

علاوة "بدل السكن"

تقوم وزارة الإسكان بتوفير علاوة شهرية تسمى علاوة "بدل السكن" للمواطنين من ذوي الطلبات الإسكانية الذين مضى على تاريخ التقدم بطلباتهم خمس سنوات، بغرض تخفيف التحديات المالية إلى حين استلام وحداتهم السكنية، وسجلت الإحصائيات الخاصة بعام 2014 استنادة حوالي 37 ألف مواطن لعلاوة "بدل السكن" بقيمة إجمالية بلغت 44 مليون دينار.

خطة التوزيع الموضوععة ضمن برنامج عمل الحكومة للعام 2015 حتى 2018



إدارة إنشاء وصيانة المشاريع الإسكانية

إنجازات إدارة إنشاء وصيانة المشاريع الإسكانية

بالإضافة إلى تولي الإدارة مهمة الانتهاء من تشييد 4,158 وحدة سكنية تم تخصيصها لمستحقيها مسبقاً، و تقديم 11,000 خدمة صيانة بين يناير 2014 وأغسطس 2015، فقد حققت حزمة من الإنجازات الالافتة من حيث انسيابية العمل في مختلف المواقع الإنشائية.

وتتكون إدارة إنشاء وصيانة المشاريع الإسكانية من قسم إدارة الممتلكات، وقسم ضمان جودة المواد، بالإضافة إلى مجموعة تخطيط وتنسيق المشاريع. وتعمل الإدارة على التأكد من تنفيذ جميع عقود الإنشاءات بكفاءة وفعالية، والتحقق من التزامها بأفضل تقنيات الإنشاء وإدارة المشروع، كما أنها مسؤولة أيضاً عن تسليم المشروعات في موعدها ضمن الموازنة المحددة.

ومنذ تأسيسها، ظلت إدارة إنشاء وصيانة المشاريع الإسكانية عنصراً أساسياً في تنفيذ المشاريع الإسكانية بالمملكة بالتنسيق مع عدة شركاء سواء من الجهات الحكومية أو القطاع الخاص، لضمان تسليم الوحدات السكنية إلى المواطنين المستحقين كما هو مخطط له.

تعمل إدارة إنشاء وصيانة المشاريع الإسكانية تحت إشراف الوكيل المساعد للمشاريع الإسكانية، وهي تمثل وزارة الإسكان فيما يتعلق بنواحي إدارة عقود المشاريع الإنشائية، بما فيها تشييد الوحدات والعمارات وأعمال البنية التحتية المتعلقة بها، كما أن هذه الإدارة مسؤولة عن صيانة جميع المباني السكنية التابعة للوزارة والشقق المستأجرة وغيرها من الأصول المادية بما فيها المقر الرئيسي للوزارة بالمنطقة الدبلوماسية.

تعمل الإدارة على التأكد من تنفيذ جميع عقود الإنشاءات بكفاءة وفعالية، والتحقق من التزامها بأفضل تقنيات الإنشاء وإدارة المشروع.



قسم إدارة الممتلكات الإسكانية

معايير جودة أعمال الصيانة

خلال عام 2014، أنهى قسم إدارة الممتلكات الإسكانية في إدارة إنشاء وصيانة المشاريع الإسكانية وضع دليل شامل للصيانة، يقدم نظاماً شاملاً يوفر لجميع العاملين في القسم والمقاولين والمستأجرين المعلومات اللازمة لصيانة المشروعات الإسكانية من وحدات وشقق سكنية، ويضع عدداً من القواعد عن مساهمة القسم في عملية الصيانة، وتحديد مسؤولية المستأجر، بالإضافة إلى أنه يعد دليلاً شاملاً لتحديد معايير الصيانة والجودة، مما ساهم في تحسين مستوى خدمات الصيانة المقدمة للمستفيدين من خدمات الوزارة.

تسريع معالجة الشكاوى

ضمن إطار جهود الإدارة لتسريع معالجة الشكاوى، وإزالة العوائق التي تواجه التواصل المباشر بوضوح، قامت إدارة الممتلكات الإسكانية بتحسين إجراءات الاستجابة للشكاوى بنظام التواصل المباشر الذي يجمع كافة المشروعات قيد الإنشاء والمستقبلية، ويسهل خطوات وإجراءات المعالجة السريعة في حالة ظهور أي شكوى خلل خلال فترة الضمان.

برمجيات "إدارة الممتلكات"

تماشياً مع رؤية الوزارة في تحديث منظومتها الإلكترونية وإنشاء تنظيم أكثر فعالية، فأُنْ إدارة إنشاء وصيانة المشروعات الإسكانية أطلقت نظام برمجيات "إدارة الممتلكات"، الذي تم تطويره من قبل قسم تقنية المعلومات في وزارة الإسكان. حيث يعمل البرنامج على إدارة أعمال الصيانة من خلال نظام آلي متكامل لمهام الإدارة وعملياتها وتدفع العمل بها.

تطوير الأنظمة

أنشأت إدارة الممتلكات الإسكانية عدداً من الأنظمة التي تشمل وضع نظام لتسليم الوحدات السكنية، والحصول على مواعيد لذلك من مركز الاتصال الوطني، فضلاً عن تطوير آلية تلقي طلبات الصيانة للمشروعات الإسكانية المسلمة حديثاً.

كما وضع القسم إجراءات لمعالجة إخفاق نظم العزل ضد الماء الذي يطبق على جميع الشكاوى الصحية المتعلقة بمشاكل عزل المياه، بشرط أن تكون مغطاة بضمان ساري لمشروعات وزارة الإسكان في مختلف المواقع. ويُمكن هذا النظام الوزارة من التعامل فوراً وبصورة مباشرة مع أي مضاوّل رئيسي للمشروعات الإسكانية بمجرد ورود شكوى بسبب إخفاق نظام العزل ضد الماء.

تماشياً مع رؤية
وزارة الإسكان في
تحديث منظومتها
الإلكترونية وإنشاء
تنظيم أكثر فعالية،
فأُنْ إدارة إنشاء
وصيانة المشروعات
الإسكانية أطلقت
نظام برمجيات
«إدارة الممتلكات».

قسم ضمان جودة المواد



إضافة الجودة إلى كافة مكونات الوحدات

ضمن جهود القسم في تحويل الجودة من مفهوم إلى واقع، قام قسم إدارة الجودة بتوسيع نطاق العمل ليشمل تصميم تركيبات الكهرباء، وإعداد مواصفات المواد الجديدة مثل الدوائر التلفزيونية المغلقة، وأجهزة التكييف، والتحديث المستمر للمواصفات الموجودة حسب متطلبات المشروع، واختبار وفحص التركيبات قبل تركيب عداد الكهرباء.

يقوم قسم ضمان جودة المواد بإصدار شهادة قبول مواد، واعتماد المقاولين لتولي مهمة التنفيذ على المواقع الإنشائية، بالإضافة إلى التنسيق مع المقاولين، وهيئة الكهرباء والماء، وإدارة توزيع الكهرباء، واعتماد الرسومات التنفيذية، وعقد ندوات للعاملين في وزارة الإسكان، والقيام بزيارات إلى المصانع والمعامل، وفيما يلي بعض إنجازات القسم:

رفع معايير الجودة

حقق قسم إدارة الجودة في الوزارة عدداً من الإنجازات البارزة فيما يتعلق بجودة وسلامة واستدامة الوحدات السكنية، حيث قام بتطوير معايير جودة المواد، وتحسين طرق التركيب، مع الأخذ في الاعتبار المتطلبات المستقبلية من تحسين توزيع الكهرباء، والأسقف، وتوصيل الكابلات، ومضخة المياه والأنظمة الحرارية وغيرها.



قام قسم «ضمان جودة المواد» بتطوير معايير جودة المواد، وتحسين طرق التركيب، مع الأخذ في الاعتبار المتطلبات المستقبلية.

مجموعة تخطيط وتنسيق المشاريع الإسكانية

الرؤية المستقبلية | كسر العراقل مع "واجهة البيانات الإلكترونية"

في الوقت الذي تعكف فيه وزارة الإسكان على تسريع وتيرة إنشاء وصيانة المشروعات خلال السنوات القادمة، فإن إدارة إنشاء وصيانة المشاريع الإسكانية ستواصل مضيها في تحسين قدراتها، وتقوية علاقاتها مع شركائها في القطاع الخاص. و بدعم من جميع شركائها سواء في القطاع الخاص أو الحكومي، فالإدارة على ثقة من أنها قادرة على تنفيذ وتسليم المشروعات القادمة في موعدها المخطط وضمن الموازنة المحددة.

وحرصاً من الوزارة على مركزية المعلومات ومتابعة سير عمل المشاريع الإسكانية بشكل دوري، عمدت إدارة المشاريع الإسكانية على التعاون مع استشاري عالمي في مجال الإدارة والهندسة والتطوير (Matt Macdonald) لتدشين نظام "واجهة إلكترونية للبيانات" حديثة وبسيطة، ليوفر فور تفعيله قاعدة بيانات لحظية محدثة أولاً بأول للإدارة العليا مع إمكانية إضافة التعديلات عليها في أي زمان ومكان وباستخدام أي جهاز إلكتروني ويتميز بالمرونة الوظيفية وتتلاءم مع العديد من أنظمة التشغيل للأجهزة اللوحية الحديثة وغيرها من خدمات المعلومات الشبكية في البحرين.

تقوم المجموعة بالتنسيق المباشر مع الهيئة العامة للمعلومات لمواجهة أي أمور تتعلق بمشاريع وزارة الإسكان. ويقوم القسم بإعداد عدداً من التقارير للإدارة العليا وغيرها من التقارير التقنية والخاصة لمكاتب الوزارة، بالإضافة إلى إعدادها للتقارير التفصيلية، وتقوم المجموعة بتزويد مختلف الأقسام بالرسومات والمعلومات المطلوبة، وتتولى كذلك ترتيب زيارات دورية ومفاجئة لمواقع العمل.



تقوم مجموعة تخطيط وتنسيق المشاريع الإسكانية بتزويد مختلف الأقسام بالرسومات والمعلومات المطلوبة، و تتولى كذلك ترتيب زيارات دورية ومفاجئة لمواقع العمل.

إدارة تخطيط وتصميم المشاريع الإسكانية

تعمل إدارة تخطيط وتصميم المشاريع الإسكانية تحت إشراف الوكيل المساعد لمشاريع الإسكان، وتتولى جميع جوانب التخطيط والتصميم لمشروعات وزارة الإسكان، ومنذ إنشائها قامت الإدارة بدوراً كبيراً في تخطيط معظم وحدات السكن الاجتماعي المنفذة حالياً في أرجاء المملكة.

ويتركز الدور الرئيسي للإدارة في تصميم وتخطيط المشاريع الجديدة، وتحديد المساحات المحتملة للمشاريع، وإعداد دراسات الجدوى التفصيلية، (بما فيها الأثر البيئي ودراسات حركة المرور)، فضلاً عن التصميم الإنشائي والهندسي التفصيلي للأحياء المجاورة الحالية المستقبلية.

وتقوم الإدارة بالإضافة إلى ذلك بتصميم الوحدات والشقق السكنية، والإنشاءات في الموقع (بما فيها أنظمة الصرف ومكافحة الحريق)، وتحرص على توفير تصميم للمساحات الخضراء في مناطق السكن الاجتماعي بالتنسيق مع الهيئات الحكومية الأخرى.

أنظمة الصرف الموفرة للطاقة

تعد أنظمة الصرف الموفرة للطاقة إحدى المبادرات الرائدة التي استطاعت وزارة الإسكان أن تنفذها في المشاريع الإسكانية، وهو نظام متقدم ومنخفض الكلفة أدى إلى توفير كبير في استهلاك الطاقة وانخفاضه بنسبة تصل إلى 40%، من خلال استخدام عملية تقييم جيدة وتقنية (جيو تقنية) مطورة.

تبادل المعرفة

يعتبر تبادل المعرفة والمعلومات بين الإدارات ومشاركتها أساس استمرار النجاح الاستراتيجي

للحكومة، وتظل إدارة تخطيط وتصميم المشاريع الإسكانية مزوداً مهماً للمعرفة التقنية والبرمجيات لسائر الإدارات والوزارات. فخلال 2014 و2015، قامت الإدارة بتسهيل وضع وتوزيع دليل الدفان، ودليل تصميم الطرق لأعمال الوزارة، ويمثل هذه الخطوة علامة فارقة في ضمان أعلى مستويات التنفيذ لهذا النوع من المشروعات.

معايير عالمية بتطبيق محلي

تقوم إدارة تخطيط وتصميم المشاريع الإسكانية بتطبيق أحدث إجراءات التصميم، ووضع كتيبات شاملة للتصميم من أجل تحسين الإنتاجية وضمان استمرار مستوى الجودة، وتحافظ الإدارة على متابعة أحدث الابتكارات في برمجيات التصميم، حيث تعتمد هذه الأنظمة على تلبية المعايير المحلية.

وإلى جانب استخدام برمجيات معدلة، تستخدم الإدارة الأنظمة المتوفرة مثل مايكروستاشينز Microstation للصياغة، أوربان Oraion للهندسة الهيكلية، وتيراستريت Terrastreet وتيرا سيرفاي Terrasurvey وتيراموديولاتير Terramodulater لتصميم البنية التحتية.

بالإضافة إلى استخدام أحدث برامج التصميم، فقد بيّنت الإدارة التزامها بتطبيق أفضل الممارسات في 2014 عندما طبقت نظام (Wayleave) المباشر، ونظام إجازة البناء المباشر، حيث ساعدت الأنظمة الحديثة لإدارة المشروعات في تخفيض الوقت المبذول، وتنسيق الموافقات من الشركاء، وبالتالي فأنها ساهمت في تحقيق أكبر قدر من الفعالية في عمل الإدارة.

الرؤية المستقبلية

مستقبلاً، ستقوم إدارة تخطيط وتصميم المشاريع الإسكانية بالمضي قدماً في مهمتها نحو دعم خلق نظام إسكاني مستدام لتلبية حاجات المجتمع البحريني المتغيرة وستواصل تطويرها لإجراءات التصميم وإدخال أحدث البرمجيات المتوفرة للتصميم والتخطيط من أجل تقديم المزيد من الحلول المبتكرة والحديثة للسكن الاجتماعي تماشياً مع هدفها الرامي إلى زيادة الإنتاج إلى 10 آلاف وحدة سكنية سنوياً، وتشمل مبادرات الإدارة بالإضافة إلى كل ما ذكر إضافة أنواع جديدة من المساكن وبنائيات مرتفعة ودمج عناصر "ذكية" في الوحدات السكنية المصممة، ومن أمثلة ذلك: استخدام عوازل وتركيبات موفرة للطاقة، واستبدال وحدات التكييف النافذية بأخرى منفصلة، وأخيراً استخدام حلول مائية صديقة للبيئة.

إنجازات إدارة تخطيط وتصميم المشاريع الإسكانية

تعمل الإدارة على ضمان استمرار توفير السكن الاجتماعي مع تلبية الاحتياجات المتغيرة للمواطن البحريني. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تقوم الإدارة بشكل دوري بمراجعة وتطوير تصاميمها الهندسية لوحدات السكن الاجتماعي، باستخدام أحدث التقنيات المتوفرة في مجال التصميم.

وخلال عامي 2014 و 2015، قامت الإدارة بتصميم 25,738 ألف وحدة سكنية وشقة وقسيمة، لتحقيق بذلك تقدماً كبيراً في سبيل تطوير إجراءات التصميم من أجل توفير مكان مستدام لجودة حياة أفضل للمواطنين.

تشمل مبادرات
الإدارة إضافة
أنواع جديدة
من المساكن
والمباني، ودمج
عناصر "ذكية" في
الوحدات السكنية
المصممة.



ويُعد استخدام عوازل وتركيبات موفرة
للطاقة، واستبدال وحدات التكييف النافذية
بأخرى منفصلة، ومن ضمن تلك المبادرات
أيضاً استخدام حلول مائية صديقة للبيئة.



تمضي إدارة تخطيط
وتصميم المشاريع
الإسكانية قدماً في مهنتها
نحو دعم خلق نظام إسكاني
مستدام لتلبية حاجات
المجتمع البحريني المتغيرة.





تلتزم وزارة الإسكان بدعم التطور المهني للمواطنين، لتضم 304 موظفاً في مختلف الإدارات محققة نسبة بحرنة لافتة بلغت 80%.



تلعب الإدارة دوراً مهماً في جذب وإعادة تدريب وتحفيز المواهب البارزة من خلال التدريب والتطوير وبرامج التجديد والإحلال.

تمضي إدارة الموارد البشرية والمالية من خلال برامجها وسياساتها وإجراءاتها، نحو خلق بيئة تعاونية تؤدي إلى الالتزام بالتفوق، حيث أنّ هذه القيم تدعم الوزارة في تحقيق رسالتها الرامية إلى توفير خدمات إسكانية بأعلى مستويات الجودة للمواطنين في مملكة البحرين.

إدارة الموارد البشرية والمالية

إنجازات إدارة الموارد البشرية والمالية

كجزء من رسالتنا الاستراتيجية في تحقيق أفضل أداء، تقوم وزارة الإسكان بدعم ثقافة التعاون التي تسمح لموظفيها بالتطور والنمو في المجال الإداري والتقني، حيث يتم قياس مستوى التقدم وفق معايير الالتزام والسلوك والمهنية والإنجاز. وخلال عامي 2014 و 2015، نُفذت الإدارة عدداً من المبادرات التي تهدف إلى تطوير أداء الموظفين وزيادة إنتاجيتهم.

هذا وبالإضافة إلى إقامتها لعدد من دورات التدريب والتطوير، بهدف رفع الكفاءة التقنية وتطوير مهارات خدمة العملاء للموظفين.

التقدير والمكافآت

ضمن جهود الإدارة الحثيثة في التركيز على تطوير أداء الموظفين وإنتاجيتهم، تم منح العديد من المكافآت والحوافز للموظفين وفقاً لقواعد وأنظمة ديوان الخدمة المدنية، وقد قامت الإدارة بتكريم الذين قدموا نماذجاً مثالية تحتذى في أداء دورهم الوظيفي.

النظرة المستقبلية

في إطار مساعيها لتدعيم الوزارة بصورة أكثر مهنية وإنتاجية وتوفيراً للنفقات، فإن إدارة الموارد البشرية والمالية ستواصل مضيتها في اعتماد أفضل الممارسات العالمية في مجال إدارة الموارد البشرية والمحاسبة بما يتلائم والاحتياجات المحلية. وستمضي الإدارة من خلال برامجها وسياساتها وإجراءاتها، نحو خلق بيئة تعاونية تؤدي إلى تعزيز القيم الأساسية من الشفافية، والالتزام بالتميز، والخدمة المتميزة للعملاء، والتعلم المستمر، حيث أن هذه القيم تدعم الوزارة في تحقيق رسالتها الرامية إلى توفير خدمات إسكانية بأعلى مستويات الجودة للمواطنين في مملكة البحرين.

تعد إدارة الموارد البشرية والمالية الداعم الرئيسي لأعمال وزارة الإسكان، وتتعامل الإدارة بشكل شامل ومتكامل مع جميع الكوادر البشرية وشؤون الموظفين في الوزارة، بالإضافة إلى توليها جميع الشؤون المالية. وتتكون إدارة الموارد البشرية والمالية من قسم الموارد البشرية، وقسم الموارد المالية، وتضم تحت إشرافها قسم تقنية المعلومات.

قسم الموارد البشرية مسؤول عن الهيكل التنظيمي للوزارة، ويعمل على التأكد من تلبيةه لجميع احتياجات العمالة بالتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية، هذا بالإضافة إلى إدارة الرواتب وحضور العاملين ورصد أدائهم الوظيفي، حيث تلعب هذه الإدارة دوراً مهماً في اجتذاب وإعادة تدريب وتحفيز المواهب البارزة من خلال التدريب والتطوير، وبرامج التجديد والإحلال.

في حين يتولى قسم الموارد المالية مسؤولية تنفيذ جميع الدفعات التي تتم بواسطة وزارة الإسكان وفقاً لأنظمة وزارة المالية ومجلس المناقصات. حيث يقوم القسم بمراقبة وتقييم الأداء المالي للوزارة ومتابعة أمور التدفق النقدي، وإعداد الموازنة، هذا وبالإضافة إلى ذلك، أن يقوم القسم بدور رائد في توفير متطلبات أعمال التدقيق الداخلي في الوزارة.

تشجيع المواهب المحلية

تلتزم وزارة الإسكان بدعم التطور المهني للمواطنين، لتضم 304 موظفاً في مختلف الإدارات محققة نسبة بحرنة لافتة بلغت 80%، وعبر الخطة الاستراتيجية للإحلال قامت الوزارة بترقية 91 موظفاً خلال عامي 2014 و 2015.

تمكين الموظفين

تحرص الإدارة على تمكين موظفي الوزارة وتزويدهم بالمهارات التي يحتاجون إليها من أجل النجاح، وتشجيع ثقافة التعاون التي تدعم التعلم المستمر، وبماشياً مع هذه القيم، فقد قامت الإدارة بدعم عدد من الموظفين الذي يسعون حالياً للحصول على إتمام دراساتهم العليا في برامج البكالوريوس والماجستير.

قسم تقنية المعلومات

أنشطة وإنجازات قسم تقنية المعلومات

يلعب قسم تقنية المعلومات دوراً حيوياً في نجاح وزارة الإسكان كمقدم خدمة حديث وفعال، وعامل أساسي في تشكيل مجتمعات بحرين المستقبل. وخلال عامي 2014 و2015، قام القسم بتنفيذ عدد من المبادرات التي تهدف إلى تسهيل وتسريع إجراءات عمل الوزارة، وتطوير الخدمات المقدمة، وزيادة الشفافية، وتبادل المعرفة والتواصل.

التواصل مع المواطنين

من أجل توفير قنوات تواصل متعددة وتعزيز الروابط مع المجتمع، فقد قام قسم تقنية المعلومات بتطوير موقع الوزارة الإلكتروني خلال عامي 2014 و2015، حيث يوفر الموقع منصة تواصل تفاعلي وخدمات مباشرة عالية الجودة، بالإضافة إلى معلومات شاملة عن جميع المبادرات والبرامج والنشاطات والأعمال التي قامت بها الوزارة، كما يزود موقع الوزارة الإلكتروني ببيانات للتواصل المباشر مع مسؤولي الوزارة، ذلك تأكيداً على حرص الوزارة الحثيث على تعزيز مبدأ الشفافية، هذا ويوفر الموقع تحديثاً منتظماً لمعلومات عن المشروعات قيد التنفيذ والمستقبلية.

وتنويعاً لخيارات التواصل بين الوزارة ومواطنيها تم تفعيل خدمة المحادثة الكتابية المباشرة "Live Chat" التي تمكن زوار الموقع من الدخول في محادثة مباشرة مع موظفي الوزارة، وتزويدهم بكافة المعلومات التي يحتاجونها بصورة فورية.

كما فعلت وزارة الإسكان نشاطها على شبكات التواصل الاجتماعي، الأمر الذي لاقى ترحيباً واسعاً من قبل مختلف شرائح المجتمع، حيث أن حساب الوزارة في "تويتر" حظي بمتابعة ما يقارب الـ 12 ألف، وأكثر من 9000 متابعاً على "انستغرام"، وما يزيد عن 3000 متابعاً لحسابها في "الفيسبوك".



عروض "ذكية"

ضمن جهود القسم في تطوير مستوى الوصول إلى جميع القطاعات في المجتمع الذي تخدمه الوزارة، فقد دشّن القسم تطبيقاً للهواتف الذكية يوفر خدمات إسكانية متنوعة للمواطنين.

حيث يستطيع مستخدم الهاتف الذكي بكل يسر وسهولة أن يصل إلى كافة المعلومات المتعلقة بمعايير استحقاق الوحدات السكنية من منازل وشقق تمليك وشقق الإيجار، فضلاً عن تدشينها لعدد من الخدمات الإلكترونية للوزارة، وخدمة المحادثة الكتابية المباشرة "Live Chat" بالإضافة إلى عرض آخر أخبار الوزارة وتحديثاتها بشكل دوري.

يقدم قسم تقنية المعلومات الدعم التقني المتخصص لجميع أقسام وزارة الإسكان، حيث يقوم القسم بتصميم وتنفيذ وإدارة أحدث الأنظمة التقنية للمعلومات والاتصالات من أجل دعم جهود الوزارة في تقديم أفضل الخدمات الإسكانية للمواطنين.

ويقوم القسم بإدارة البنية التحتية، وعمليات تطوير الاتصالات وتبادل المعرفة بين الوزارة والمواطنين. كما يتولى القسم أيضاً مسؤولية ضمان عمل أنظمة المعلومات والتطبيقات وقواعد البيانات والشبكات في الوزارة بأعلى درجات الالتزام بالمعايير المحلية وأفضل الممارسات العالمية.

تسريع الإجراءات

بالتعاون مع المركز الوطني للمعلومات، قام قسم تقنية المعلومات بتدشين نظام إلكتروني مطور لإدارة الخدمات الإسكانية، حيث يعمل النظام على زيادة انسيابية إجراءات عمل الإدارة، وتقليص المدة الزمنية التي تستغرقها معالجة طلبات خدمات السكن الاجتماعي. وقد حقق النظام أهدافه بتوصيل قاعدة بيانات الوزارة بقواعد البيانات الأخرى لدى الجهات الحكومية بما فيها هيئة التأمين الاجتماعي، من أجل الحصول على المعلومات المطلوبة بصورة دقيقة وتقليل الأعمال الورقية. كما ساعد النظام على مراقبة تقدم العمل وأداء الموظفين وتقييمه، وبالتالي ساهم في زيادة إنتاجية الوزارة.

زيادة الشفافية

ضمن رسالة الوزارة المستمرة في زيادة الشفافية، قام قسم تقنية المعلومات بإدخال نظام التخصيص الآلي الذي يقوم بالاختيار العشوائي لتوزيع الخدمات الإسكانية على المواطنين المستحقين عبر نظام السحب الإلكتروني، ليضمن النظام فرصاً متساوية عند توزيع الخدمات الإسكانية على المواطنين.





مع الخدمات الإلكترونية الجديدة للوزارة لن يحتاج أصحاب الطلبات الإسكانية والراغبين في التقدم بها للحضور الشخصي لمبنى وزارة الإسكان، مما سيخفف العبء على موظفي خدمات الزبائن بنسبة تزيد عن 75%.

نظام "إدارة الموجودات الإلكتروني"

نجح قسم تقنية المعلومات في إطلاق نظام إدارة الموجودات إلكترونياً لتطوير إدارة الموجودات الإدارية لوزارة الإسكان (كالطاولات والكراسي ... إلخ). هذا النظام، الذي يهدف إلى إنشاء قاعدة بيانات شاملة تجمع معلومات تتعلق بكافة الموجودات المستخدمة في الوزارة، بما فيها الموجودات التقنية مثل أجهزة الحاسوب وأنظمة الهواتف، يساعد المستخدم على متابعة ونقل الموجودات، كما أنه يساهم في متابعة المشتريات وتواريخ الشراء والضمان لتتبعه المستخدم إلى حاجة الموجودات إلى الصيانة أو الاستبدال.

الرؤية المستقبلية

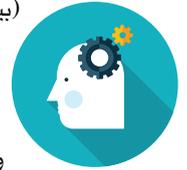
عندما ننظر إلى المستقبل، سنجد قسم تقنية المعلومات يرى هيئة تعتمد على أحدث ما تم إنتاجه من تقنيات لتقديم خدمات إسكانية بأسرع وأكثر كفاءة. وفي المستقبل القريب، سيعمل القسم على ربط قاعدة بيانات إدارة الخدمات الإسكانية مع الهيئة العامة للمعلومات، ذلك بهدف دعم الشبكة الحكومية الموحدة، وزيادة التواصل وحماية المعلومات وسهولة استعادتها.

مستقبلاً، سيعمل القسم على تطبيق المزيد من المبادرات والبرامج الرائدة لزيادة انسيابية العمل والإجراءات، وتقوية الروابط مع الجمهور، وجعل وزارة الإسكان أكثر حداثة وارتباطاً بمتطلبات المواطنين.



الخدمات الإلكترونية

قامت وزارة الإسكان، بالتعاون مع الجهاز المركزي للمعلومات في إطلاق أربع خدمات إلكترونية جديدة، تسمح للمواطن بتقديم طلب إسكاني جديد، وتحديث بيانات الطلب الإسكاني القائم والاستعلام للكشف عن حالة الطلب الإسكاني، وبالإمكان التقدم بطلب صيانة الوحدة السكنية (بيت أو شقة)، كما أن هذا النظام مرتبط ومتكامل بقواعد البيانات التابعة لعدد من الجهات الحكومية المختلفة، ليقدّم معلومات مباشرة آنية وحديثة ومحدثة ودقيقة بصورة مستمرة.



"الخدمات الإلكترونية الجديدة للوزارة ستغني أصحاب الطلبات الإسكانية والراغبين في التقدم بها عن الحاجة للحضور الشخصي لمبنى وزارة الإسكان، مما سيخفف العبء على موظفي خدمات الزبائن من جهة بنسبة تزيد عن 75% وعلى 7000 من أصحاب طلبات الخدمات الإسكانية، و114,000 مواطن من أصحاب طلبات التجديد والصيانة من جهة أخرى".

انسيابية التواصل | تقنية متقدمة

كجزء من استراتيجية الوزارة باستخدام التقنية الحديثة في التواصل، قام قسم تقنية المعلومات بتقديم نظام تواصل داخلي حديث يجمع الصوت والصورة والبيانات في نظام واحد، ليحقق تطوراً في التواصل، وبالتالي زيادة في الكفاءة مع تخفيض تكلفة الاتصالات بشكل كبير.

تطوير إدارة الموارد البشرية

من أجل تحقيق المزيد من الانسيابية في أعمال وإجراءات الموارد البشرية وزيادة الأتمتة الكلية في الوزارة، سارع قسم تقنية المعلومات بتنصيب نظام حديث لحضور الموظفين، بحيث يسمح هذا النظام للموظف تقديم طلب المغادرة أو العمل لوقت إضافي بشكل آلي، ويقدم تقارير فورية ودقيقة للحضور مصممة لخفض الوقت والجهد المبذول في إتمام الأعمال الإدارية يدوياً، وتقليل حجم الأعمال الورقية إلى الحد الأدنى.

